

استثمارات البنوك في الأسهم تراجعت 700 مليون درهم في يوليو



دبي: أنور داود

سجل إجمالي الاستثمارات من قبل البنوك العاملة في الإمارات ارتفاعاً بنحو 1.3 مليار درهم في يوليو، و14.5 مليار درهم خلال الفترة من يناير حتى يوليو 2022، فيما ارتفعت على أساس سنوي بمقدار 18.4 مليار درهم.

وتفصيلاً، ارتفعت قيمة الاستثمارات في السندات المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق بنحو 28.9 مليار درهم في يوليو إلى 178.1 مليار درهم، فيما ارتفعت منذ بداية العام بنحو 60.3 مليار درهم.

وتراجعت استثمارات البنوك في الأسهم بنحو 700 مليون درهم في يوليو على أساس شهري، فيما ارتفعت بنحو 3.1 مليار درهم على أساس سنوي إلى 16.3 مليار درهم بنهاية يوليو 2022.

وتقلصت الاستثمارات في سندات الدين بنحو 26.9 مليار درهم في يوليو، و47.1 مليار درهم منذ بداية العام.

الأصول والودائع

وتخطت الزيادة في إجمالي أصول البنوك في الإمارات خلال عام نحو ربع تريليون درهم، مسجلة نحو 257 مليار درهم لتصل إلى 3.49 تريليون درهم بنهاية يوليو 2022، مقارنة مع 3.23 تريليون درهم بنهاية يوليو 2021، فيما ارتفعت الأصول خلال 7 أشهر بنحو 169 مليار درهم، و41.2 مليار درهم في شهر

وارتفعت الودائع المصرفية لتقترب من ربع تريليون درهم، بعدما ارتفعت بنحو 217.8 مليار درهم، بنهاية يوليو 2022 لتصل إلى 2.13 تريليون درهم، مقارنة مع يوليو 2021، وذلك وفقاً لبيانات المؤشرات المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي

وأشارت البيانات إلى أن الودائع المصرفية ارتفعت منذ بداية العام الجاري حتى نهاية يوليو بنحو 136.4 مليار درهم، فيينا ارتفعت بنحو 41 ملياراً في شهر يوليو لوحده

وجاء الجزء الأكبر من الودائع الجديدة خلال عام كامل، من ودائع المقيمين بنحو 192.5 مليار درهم خلال الفترة ما بين يوليو 2021 ويوليو 2022، فيما ارتفعت بنحو 111 مليار درهم منذ بداية العام حتى نهاية يوليو 2022، و33.1 مليار درهم خلال يوليو لوحده

واستحوذ القطاع الخاص على الجزء الأكبر من ودائع المقيمين الجديدة بنحو 125.6 مليار درهم، خلال عام. وارتفعت ودائع الحكومة خلال عام بنحو 70.6 مليار درهم، فيما ارتفعت خلال يوليو لوحده بنحو 44.8 مليار درهم

أما بالنسبة لودائع غير المقيمين، فارتفعت بنحو 7.9 مليار درهم في يوليو، و25.3 مليار درهم منذ بداية العام الجاري

الائتمان

وارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من البنوك خلال عام، بنحو 88.8 مليار درهم إلى 1.857 تريليون درهم بنهاية يوليو 2022، مقارنة مع 1.768 تريليون درهم بنهاية يوليو 2021، فيما ارتفع خلال 7 شهور بنحو 63.4 مليار درهم، وتراجع بنحو 8.7 مليار درهم خلال يوليو

وارتفع الائتمان المحلي خلال عام بنحو 52.6 مليار درهم، و27.9 مليار درهم في 7 شهور، لكنه تراجع في يوليو بنحو 12.1 مليار درهم. ويأتي هذا الارتفاع خلال الفترة ما بين يوليو 2021 ويوليو 2022، جراء ارتفاع ائتمان القطاع العام خلال عام بنحو 25.8 مليار درهم، و57.4 مليار درهم للقطاع الخاص، وذلك على الرغم من تراجع ائتمان الحكومة بنحو 30.6 مليار درهم